

حزمة أدوات إرشادية

مايو 2013

توسيع نطاق حرية الحصول على المعلومات

كيم إريك بيتشر

مدير إدارة المعرفة، مركز المشروعات الدولية الخاصة

فرانك ستروكر

باحث مساعد، إدارة المعرفة، مركز المشروعات الدولية الخاصة

أنا ويبر

باحث مساعد، إدارة المعرفة، مركز المشروعات الدولية الخاصة

إذا كانت المعرفة تُمثل القوة، فإن تعزيز حرية تداول المعلومات من شأنها المساهمة في تمكين الشعب، حيث إن توفير المعلومات المناسبة للأشخاص الملائمين يساعدهم على إحداث التغيير المنشود. وتحدد هذه الحزمة من الأدوات الأهداف الجوهرية والمسارات المرتبطة بمجال حرية تداول المعلومات، والتي يُمكن الاسترشاد بها في صياغة وتصميم برامج المعلومات. واستناداً إلى خبرات مركز المشروعات الدولية الخاصة، فإن هذه الحزمة من الأدوات تطرح الممارسات الرئيسية والدروس المستفادة، من أجل تحسين أداء هذه البرامج.



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org



يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.

الصندوق الوطني للديمقراطية "NED" هو منظمة خاصة لا تسعى لتحقيق الربح، أنشئت سنة 1983، بهدف تعزيز المؤسسات الديمقراطية في أنحاء العالم، عن طريق الجهود غير الحكومية. ويدير هذا الصندوق مجلس إدارة مستقل ومحايدين. ويقدم الصندوق في الاجتماعات السنوية للتخصيص المالي مئات المنح لمساندة المجموعات الداعمة للديمقراطية في إفريقيا، وآسيا، ووسط وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق.



تمهيد

يُعد التبادل الحر والمفتوح للمعلومات عاملاً حيويًا وضروريًا لبزوغ بيئة ديمقراطية ناجحة، وترسيخ اقتصاد السوق، فسواء تعلق الأمر بمجال الأسواق أو بالجدال السياسي، فإن الشفافية هي الفيصل، حيث إن التبادل الحر المتكافئ للمعلومات يحقق تكافؤ الفرص. **1**

تستند القرارات التي يتخذها المواطنون في الدول الديمقراطية إلى قدرتهم على الاختيار المستنير، وفي نفس السياق، فإن قدرة هؤلاء المواطنين على مساءلة حكوماتهم ترتكز على الشفافية والتبادل الحر للمعلومات. فالشفافية تُمثل سلاحاً فعالاً في محاربة الفساد، وتعزيز الحوكمة في القطاعين العام والخاص. وفي الواقع، فإن الحوكمة الديمقراطية ترتكز على أنظمة تدفق المعلومات التي تتطوي على الصوت، والرأي، والتعلم.

أما في الاقتصادات الناشئة أو التي تمر بمراحل انتقالية، حيث تكون المعلومات شحيحة أو خاضعة للقيود والرقابة، يكون الناس في حاجة إلى معلومات حول الأسواق والفرص الاقتصادية المتاحة. كما أنهم يحتاجون إلى التآلف مع أطر السوق والفرص، للتعرف على كيفية عمل اقتصادهم، ومن خلال هذه المعرفة، يُمكنهم حينئذٍ صياغة حلولهم الخاصة للتعاطي مع التحديات التنموية.

ملخص الأهداف

يتضمن الجهد الرامي إلى تحسين التبادل الحر للمعلومات أبعاداً متعددة، تشمل خلق وتوجيه وتفسير وتطبيق المحتوى أو المعرفة، وقد تُركز تلك الجهود على عدد من الأهداف الأساسية، مثل:

- ضمان حرية المعلومات والشفافية على مستوى الحكومة.
- تعزيز المصادر البديلة للمعلومات، بما فيها وسائل الإعلام، ومراكز الفكر، ومؤسسات المجتمع المدني.

دور مركز المشروعات الدولية الخاصة في التبادل الحر للمعلومات

- يعمل المركز على نقل مفاهيم وأساليب الإصلاح عبر مختلف مناطق العالم.
- يُسهل المركز من عمليات تبادل المعرفة بين الأطراف ذات الصلة داخل البلد وعبر الشبكات الدولية.
- يوفر المركز الخبرات الفنية في مجالات الحوكمة والأسواق وقدرات المنظمات المدنية.
- يعزز المركز فهم الديمقراطية، وثقافة ريادية الأعمال.

• رفع الوعي العام بالقضايا.

• إثراء الفهم والاستيعاب لمبادئ الديمقراطية والسوق.

حرية تبادل المعلومات وشفافية الحكومة

تُشير حرية تبادل المعلومات إلى الحق القانوني للمواطنين في طلب المعلومات من الجهات العامة، فوفق قوانين حرية تبادل المعلومات، تعمل الحكومة بموجب مفهوم الإفصاح التام والكامل، وتتيح للجمهور المعلومات التي يتم جمعها بواسطة الموظفين العموميين. ومن ثم، تصبح الحكومة أكثر شفافية بفضل تلك القوانين، وتساهم في محاربة الفساد، وتعزيز الحوكمة، وأية استثناءات لمبدأ الإفصاح -التي قد تستند إلى اعتبارات الأمن القومي، أو الاعتبارات المتعلقة بالخصوصية- يجب أن تكون مقيدة بأحكام

القانون. 2

وبالإضافة إلى تبني إطار قانوني لحرية تبادل المعلومات، يجب على الحكومة اتخاذ خطوات إيجابية نحو ضمان

حرية تبادل المعلومات في مصر

أصدرت المؤسسة الحقوقية المصرية "المجموعة المتحدة" في سبتمبر 2011 مسودة قانون حرية تبادل المعلومات في مصر، بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة، بهدف ترسيخ حرية تبادل المعلومات في أعمال الحكومة، وتعريف المعلومات التي يجب توفيرها، وكيفية السماح للمواطنين بتداولها. كما سعت المسودة إلى إيجاد لجنة عليا مستقلة للمعلومات مخولة بالوساطة في تسوية النزاعات الناشئة عن طلبات المعلومات.

وقد كانت مسودة القانون نتاج عدة سنوات من الجهود الاستشارية -من جانب كل من المركز، والمجموعة المتحدة- الرامية إلى تشجيع حرية تداول المعلومات. وقد أصدر المركز في عام 2009 ورقة بعنوان "حرية تبادل المعلومات والشفافية في مصر" على هامش سلسلة عن الحد من الفساد. كما قام المركز بالتنسيق مع اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية لتلقي آراء وملاحظات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 15 محافظة مختلفة. كما عمل المركز والمجموعة المتحدة خلال مؤتمر عُقد عام 2011 على بناء توافق على مسودة القانون المقترح، بين أكثر من 350 من خبراء دستوريين، وممثلين عن المجتمع المدني، وصحفيين، ورجال أعمال، ومسؤولين وغيرهم.

هذا، وتؤثر عدة عوامل على جودة التغطية الإعلامية الاقتصادية، مثل مهارات الصحفيين ومدى استيعابهم للمبادئ الاقتصادية، إلى جانب ما يتقاضونه من حوافز ورواتب. كما يلعب مسئولو التحرير أيضاً دوراً بارزاً في تحديد الأخبار التي يتم تغطيتها وكيفية إنجاز ذلك وعلى مستوى أعلى وأشمل، تُقيد القوانين الحاكمة

الحصول على هذا الحق، وذلك من خلال تنفيذ آلية من شأنها التعاطي بفاعلية وكفاءة مع طلبات المواطنين، ونشر معلومات عن نشاطاتها، والإجراءات التي تتخذها، ووضعها المالي، وسياساتها. فعلى سبيل المثال، يجب نشر مشاريع القوانين لرفع وعي المواطنين وتشجيع النقاش العام. كما يتوجب على الحكومة إشراك الجمهور في مداولاتها من خلال جلسات الاستماع، وتحديد فترات لتلقي التعليقات، أو الحوار.

مصادر بديلة للمعلومات

تعمل المنظمات المدنية وغيرها من وسائط المعلومات على تدفق المعلومات داخل المجتمع، حيث تلعب وسائل الإعلام الحر، ومراكز الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، أدواراً حيوية في أي مجتمع ديمقراطي. وتقوم جميع تلك المنظمات بدور الرقابة، وتحليل الأحداث، وتوفير شبكات لنشر المعلومات، وخلق الضغوط من أجل ضمان المساءلة.

الإعلام

يعد الإعلام الحر والمستقل أحد الجهات الفاعلة الرئيسية في مجتمع مفتوح يتسم بالشفافية، إذ يساهم في كشف وقائع الفساد، ومساءلة الجهات العامة والخاصة، ويُعبر عن آراء المواطنين.

أما الإعلام الاقتصادي فيستوجب اهتماماً خاصاً في الدول النامية، ذلك أن المستثمرين ورياديين الأعمال يحتاجون إلى مصادر إخبارية ذات مصداقية تُمكنهم من اتخاذ قرارات سديدة.

كما يعتمد المواطنون على الإعلام في تفسير الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على مجريات حياتهم اليومية، وتساعدهم على مساءلة ممثليهم المنتخبين فيما يخص السياسات المتبعة. إلا أنه وفي معظم الأحيان يُخفق الإعلام في توفير تغطية كافية عن أخبار الأعمال، أو عرض البيانات الاقتصادية بالقدر المناسب من الشرح والتفسير الملائم.³

مراكز الفكر

تساهم مراكز الفكر في تمكين الساسة من اتخاذ قرارات أفضل من خلال توفيرها المعلومات ذات الصلة بالسياسات والتي تتمتع بالمصداقية، علاوة على معاونتها لمؤسسات المجتمع المدني وعموم الجمهور في

معهد رينفست (Riinvest Institute)، كوسوفو

كان معهد رينفست لأبحاث التنمية واحداً من المؤسسات القليلة -التي تتصف بالمحلية والاستقلال- التي شاركت في وضع سياسات إعادة إعمار كوسوفو عقب الصراع الذي شهدته البلاد خلال عقد التسعينيات. عمل المعهد على سد الفجوات في آليات الحوار الديمقراطي من خلال استقصاء ردود أفعال مجتمع الأعمال وتوصيلها إلى صنّاع السياسات. وفي وقت مبكر عام 1997، تعاون مركز المشروعات الدولية الخاصة مع معهد رينفست في إتمام دراسة مهمة تحت عنوان: "النشاطات الاقتصادية والتطور الديمقراطي لكوسوفو"، والتي كانت بمثابة التحليل الأول على مدى ثماني سنوات، تناول تفاصيل التوجهات الاقتصادية في كوسوفو.

وقد ساهم المركز بين عامي 2000 و2002 في تعزيز قدرة رينفست ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في صنع السياسات، حيث أقدم المركز على توفير خبراء دوليين في حشد التأييد والتطور التنظيمي لدعم مراكز الفكر وجمعيات الأعمال. على ضوء ذلك، قام رينفست بتدشين حوار أثرى المشاركة المحلية في عملية اتخاذ القرار، ودعم برلمان كوسوفو والحكومة الجديدة، حيث أثمر عمله الدعوى عن إعادة هيكلة وخصخصة أكبر الشركات العامة.

تدريب الصحفيين في قيرغستان

تعاون مركز المشروعات الدولية الخاصة مع نادي صحافة بورصة قيرغستان على تنظيم تدريب في الاقتصاد للصحفيين 2010، حيث هدفت الحلقات الدراسية التي عقدت إلى تعريف المشاركين بمفاهيم مثل: حوكمة الشركات، والتمويل، وتحليل الموازنة العامة للدولة، بجانب استراتيجيات الكتابة بأسلوب يستوعبه ويستسيغه المواطن العادي. وقام الصحفيون المشاركون في الحلقات الدراسية -خلال فترة المشروع- بإصدار 31 مقالة حول المواضيع ذات الصلة. الجدير بالذكر أن نادي صحافة بورصة قيرغستان يواظب على استضافة "دورات صحفية" تجمع بين التثقيف حول موضوع جدير بالتغطية، ومؤتمر صحفي يُعقد بحضور أحد الساسة أو المسؤولين. 4

يعمل معهد سياسات التنمية، بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، منذ عام 2012 على عقد دورات للصحفيين، تركز على التشريعات المتعلقة بالأعمال، والعمليات المتعلقة بالميزانية. وعقب انتهاء الدورات، يبدأ الصحفيون في نشر مقالاتهم بوسائل الإعلام المختلفة. ويقوم المعهد بتنظيم دورات دراسية للصحفيين في مناطق خارج "بيشكك"، كما تعقد فصول عن الاقتصاد للصحفيين المحتملين بجامعة بيشكك للدراسات الإنسانية.

لصناعة الإعلام والتأثير الحكومي على تلك الصناعة حدود ما يُسمح بنشره أو تغطيته إعلامياً، هذا بالإضافة إلى تأثير الضغوط الاقتصادية على الإعلام، إلى جانب علاقة رجال الأعمال بالإعلام، وهياكل ملكية وسائل الإعلام. 5

المشاركة الفعالة في صياغة السياسات. ومن ثم، تصبح كل هذه الجهات أقل اعتماداً على مصادر المعلومات غير الدقيقة، وأكثر تأهيلاً لاختيار السياسات، استناداً على أدلة ملموسة. وعليه، فإن مراكز الفكر تعزز الحوكمة الديمقراطية عن طريق طرح قضايا جديدة، وطرح آراء بديلة، وتوسيع طيف الخيارات المتاحة.

هذا وتزود مراكز الفكر الاقتصادية الشركات وصُناع السياسات بتصور دقيق حول ظروف مجتمع الأعمال. 6 وفي الدول النامية، تُمثل هذه المراكز أحد المصادر القليلة للبيانات الاقتصادية الموثوق بها، فهي تستطيع ضمان ندبة مجال الأسواق، وتصميم أنظمة مؤسسية قابلة للتطبيق لاقتصادات السوق.

جمعيات الأعمال

باعتبارها جزءاً رئيسياً من المجتمع المدني، تساهم جمعيات الأعمال في تبصير وربط عدة مجموعات من الجمهور، فهي أولاً، تزود صُناع السياسات بالمعلومات والبيانات المتعلقة بظروف تشغيل مجتمع الأعمال في مختلف المجالات، وكذلك تزودهم بمدخلات قيمة على المستوى الجزئي من الاقتصاد. وهي ثانياً، تعمل على تثقيف وتدريب وإبلاغ أعضائها ومجتمع الأعمال الصغير حول مجموعة من الموضوعات المختلفة، بدءاً من إحاطات حول السياسات، مروراً بأبحاث السوق، وصولاً إلى الممارسات الإدارية. وأخيراً، تُبقي جمعيات الأعمال وسائل الإعلام على علم بأبرز التوجهات، وتُجيب على طلباتها.

الوعي العام

عندما يشارك الجمهور بشكل نشط في العملية السياسية، تقع على عاتق القيادات مسئولية أكبر في صياغة حلول مقبولة وفعالة للتعاطي مع المشكلات، وقد تؤدي الجهود الرامية لزيادة الوعي إلى استهلال مناقشات تتناول قضايا مهمة وحيوية، وبالتالي طرح وجهات نظر مختلفة على التحديات الاجتماعية.

معهد الشؤون الاقتصادية، غانا

قام معهد الشؤون الاقتصادية عام 2008 بتنظيم مناظرتين رئاسيتين، واحدة على مستوى منصب نائب الرئيس، والأخرى شملت ثماني مناظرات برلمانية. وأقبل أكثر من 10 ملايين شخص على متابعة المناظرات الرئاسية عبر شاشات التلفاز، بينما استمع إليها أكثر من 8 ملايين شخص عبر المذياع. ولأول مرة في تاريخ غانا، شارك مرشحون رئاسيون من جميع الأطياف السياسية في أجواء سادتها المكاشفة والصدق، بشكل ألهم المواطنين نحو تنظيم مناظرات برلمانية محلية خاصة بهم. ومن ثم، ساهمت جميع تلك المناظرات في خلق أجواء انتخابية تستند إلى مناقشة القضايا، بدلاً عن تلك المعتمدة على شخصيات مرشحين بعينهم.

كما يتمتع المعهد أيضاً بصيت وتاريخ في تقديم الرعاية الفعالة للمناقشات المفتوحة التي تتناول خدمات الاستشارات التشريعية التي يقدمها، واستهلها عام 1992. فقد عقد واستضاف الاجتماعات والموائد المستديرة مع قيادات القطاعين العام والخاص من أجل نشر الوعي بالاستنتاجات المنبثقة عن دراساته وأبحاثه، وتحفيز وتشجيع المشاركة في صياغة التوصيات الصادرة عنه. وكان المعهد حينذاك يُمثل المنتدى الوحيد في بيئة غانا السياسية للأفراد متعددي الآراء ووجهات النظر، من حيث إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في المناظرات العامة والتأثير على صياغة التشريعات. وقد شهدت تلك التجمعات طرح ومناقشة الأفكار الرئيسية الخاصة بتوصيات الإصلاح، والتوصل إلى توافق بشأنها.

فإن تثقيف المواطنين بالقوانين لا يضمن السلوك القويم فحسب، ولكنه يمنحهم أيضاً الحماية، ويفرض رقابة على المسؤولين. وتساهم هذه الدراية في الوقاية من الفساد، فعندما يجهل بعض أصحاب المشاريع الصغيرة القوانين المنظمة لإجراءات التفتيش، على سبيل المثال، يتمكن المفتشون من إجراء تقييمات خارج صلاحياتهم من أجل ابتزازهم بدفع "رسوم" غير مستحقة عليهم. وعليه، فقد أظهرت مبادرات مركز المشروعات الدولية الخاصة في كلٍ من الفلبين وإندونيسيا أن زيادة الوعي بالقوانين قد زاد من عدد أصحاب الأعمال الراضين لدفع الرشاوى والإتاوات؛ مما أدى إلى انخفاض عدد المسؤولين الطالبيين لها. 7

فهم مبادئ الديمقراطية والسوق

لا تألف الكثير من الدول النامية، والتي تمر بمراحل انتقالية، أنظمة السوق المستندة إلى القوانين، وكذلك المؤسسات الديمقراطية. وبينما قد تتوافر بعض قيم الديمقراطية ومبادئ اقتصاد السوق، فإن عمل تلك المنظومات غالباً ما يفتقر إلى الاستيعاب السليم، حيث يسود الفهم الخاطئ عندما يتم الربط بين تلك المنظومات وبين الإرث السلطوي أو الحوكمة الهزيلة. وهنا، تكون من المسائل ذات الأولوية، التعريف بمفاهيم المشاركة في صنع القرار، ودخول السوق، وسيادة القانون.

إن تثقيف المسؤولين الحكوميين من شأنه إعدادهم وتأهيلهم للعب أدوار تشريعية، فبدون التعرف على مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق، يواجه حتى الساسة المخلصون صعوبات في تطبيق الإصلاحات، فالكثيرون منهم لم يشهدوا اقتصاد السوق. ومن ثم فإنهم قد يستفيدون حتماً من التوجيهات المعنية بسمات وخصائص البيئة الملائمة للأعمال والمؤسسات التي تدعمها، وكذلك الإرشادات الخاصة بالتحاور مع الجمهور والقطاع الخاص.

مكافحة الفساد في إندونيسيا

قام مركز المشروعات الدولية الخاصة بالشراكة مع روابط رجال أعمال إندونيسيا (IBL) بمحاولة معالجة العديد من المشكلات المتعلقة بالفساد في إندونيسيا، وتدشين الكثير من المبادرات الرامية إلى التوعية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفسير أي التباس أو تشوش فيما يتعلق بالقوانين الجديدة لمكافحة الفساد. فبالإضافة إلى تنظيم ورش العمل والندوات، شرعت روابط رجال أعمال إندونيسيا في إنتاج برنامج تلفزيوني يتناول أخلاقيات الأعمال، حظي بجمهور اقترَب من 2 مليون مشاهد. وقد أثمرت تلك الجهود عن زيادة أعداد أصحاب الأعمال القادرين على التمييز بين الأفعال والتصرفات التي تدرج تحت بند الفساد من عدمه، وكيفية الحد من دفعات الرشاوى. وقد كشف تعاون المركز مع روابط أعمال إندونيسيا عن فاعلية التعريف بتشريعات مكافحة الفساد ورفض دفع الرشاوى في الحد من إقدام المسؤولين عن طلبها في المستقبل.

تكمن أول مهام التوعية في تعزيز أهمية قضية ما بالنسبة للرأي العام، ما يعني وضع القضية على رأس جدول أعمال الجمهور وتحديد أبعادها. ويُمثل تحفيز الحوار وإجراء المناظرات هنا وسيلة جيدة لجذب الانتباه إلى قضية ما وشغل الأطراف ذات الصلة بها.

أما المهمة الثانية، فتتمثل في وضع القضية في إطار، يُمكن الجمهور من استيعابها والتجاوب معها، ويتضمن ذلك تعريف المشكلة وربطها بالأعراف والتجارب المحلية، ومن ثم تهيئة الأجواء لأفكار يتفاعل معها الجمهور ومتخذي القرار على حدٍ سواء.

بُعد آخر من أبعاد التوعية يتمثل في دراية المواطنين بحقوقهم ومسئولياتهم التي ينص عليها القانون، ومن ثم

تعليم ريادية الأعمال في أفغانستان

يساهم برنامج (Tashabos) المقدم من مركز المشروعات الدولية الخاصة في تعريف طلاب المرحلة الثانوية الأفغان بأساسيات ريادية الأعمال، حيث يشمل المنهج المفاهيم الرئيسية للأعمال، والاقتصاد، والمواطنة. هذا فضلاً عن تشجيعه الطلاب على تطوير وإنشاء المشروعات الخاصة بهم. وقد تمكن المركز من تقديم هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الأفغانية عام 2010 إلى أكثر من 33,000 طالب في المراحل من 10-12 في 44 مدرسة بالعاصمة كابول، وباميان، ونانجاهار، وباروان.

ومنذ عام 2012، نجح نحو 1362 متخرج من البرنامج في تأسيس مشروعاتهم الصغيرة الخاصة، بينما قام 204 متخرجون بإعادة إحياء أعمال عائلاتهم، وشرع 350 منهم في توسيع وإنماء أعمال عائلية قائمة. وساهم الطلاب إجمالاً في خلق 7336 فرصة عمل في مجتمعاتهم، وبالرغم من عدم ضمان تحول جميع الملتحقين بالبرنامج إلى رياديين أعمال، إلا أن البرنامج يؤهل الطلاب ويُعدهم للتواجد في اقتصاد السوق الحر.

تعاون مركز المشروعات الدولية الخاصة، ومعهد العلوم السياسية (ICP)، في كولومبيا، من أجل محاربة القيود المفروضة على حرية التعبير في أمريكا الجنوبية، الأمر الذي انبثق عنه مجلة برسبكتيفا التي تصدر كل ثلاثة أشهر. وتعمل المجلة على طرح وجهات نظر صناع السياسات، والقطاع الخاص، وغيرهم من رموز السياسة في المنطقة للمواضيع المتعلقة بالديمقراطية والاقتصاد الموجه نحو السوق، بالإضافة إلى تعاونها مع شبكة

مجلة برسبكتيفا (Perspectiva) وموقعها الإلكتروني، أمريكا اللاتينية

تعاون مركز المشروعات الدولية الخاصة، ومعهد العلوم السياسية (ICP)، في كولومبيا، من أجل محاربة القيود المفروضة على حرية التعبير في أمريكا الجنوبية، الأمر الذي انبثق عنه مجلة برسبكتيفا التي تصدر كل ثلاثة أشهر. وتعمل المجلة على طرح وجهات نظر صناع السياسات، والقطاع الخاص، وغيرهم من رموز السياسة في المنطقة للمواضيع المتعلقة بالديمقراطية والاقتصاد الموجه نحو السوق، بالإضافة إلى تعاونها مع شبكة من مراكز الفكر المعنية بهذا الموضوع. أما الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلة Revistaperspectiva.com فيُعد منصة للتواصل الاجتماعي، ويهدف إلى تيسير وتسهيل تفاعل الجمهور. هذا، ويقوم كل من المركز والمعهد بإصدار وتوزيع المجلة باللغة الإسبانية في إحدى عشرة دولة مختلفة، بجانب عقد مواعيد مستديرة ونقاشات مع الطلاب وقادة الشباب.

أما تثقيف الشباب وتوعيتهم بمواضيع ومجالات مثل ريادية الأعمال، وأساليب القيادة، والمسؤولية الاجتماعية، يمكن أن تطلق طاقات هائلة لقطاع حيوي من السكان. فالشباب في حاجة إلى التعرف على المؤسسات التي تعمل على تنظيم مجتمعهم، والكيفية التي يمكن عن طريقها المشاركة في تلك المنظومات أو حتى تغييرها، إذ عندما يؤخذ تعدد وتنوع الشباب بعين الاعتبار، فإن برامج الشباب تُمهّد الطريق نحو التضمين وإتاحة المزيد من الفرص.

المهارات، أو تغيير المواقف، أو تغيير السلوكيات؟.. من الذي سيقوم بتطبيق المعلومات، وما هي الغاية في ذلك؟ هل يُمكن تقييم النشاط؟.. هل من الممكن تحديد -بتكلفة مقبولة- من الذي سيتلقى المعلومات، ومن يتصرف بناءً عليها؟

3. اختيار الأدوات

تتوفر مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات، مثل الندوات، ووسائل النشر والبريد الإلكتروني، وغيرها الكثير، مع وجوب مراعاة تطابق الأدوات المستخدمة واتساقها مع الأهداف والجمهور والسياق. وتُعد بعض الأساليب أكثر ملاءمة للوصول إلى جمهور كبير، بينما تشجع أساليب أخرى على انخراط أكبر وجدال أكثر عمقاً. وتعتمد الأدوات المناسبة على أي من حلقات سلسلة القيم هي المستهدفة: إنتاج المعلومات، أم نشرها، أم تفسيرها، أم تطبيقها.

4. تحديد المحتوى وقنوات التواصل

إنشاء محتوى فائق الجودة، يتمتع بالمصداقية، وثيق الصلة بالموضوع، يستند إلى حقائق، مع مواءمته مع تطلعات وتوقعات الجمهور، بدلاً من فرضه على المتلقي.

ولأن قنوات التواصل وتفضيلات الجمهور تتباين كثيراً من مكان إلى مكان، يجب تحديد الأشكال والوسائط التي يُمكن للجمهور تبادلها وتقدير قيمتها. ويجب الاهتمام خاصة بقيادة الرأي، وتكليف متحدث رسمي مناسب، مع بناء قدرات الوسطاء الرئيسيين.

5. تحويل المعلومات إلى أفعال

ينبغي أن تُشجع المعلومات على تيسير تغيير السلوك والأفعال، حتى إن البرامج الشاملة يجب توجيهها نحو أهداف محددة، وأن توفر للجماهير معرفة رصينة وعملية، لمعاونتهم على التخطيط لخطواتهم التالية، ومتابعتهم وفق الحاجة لتعزيز التعلم والأداء.

من مراكز الفكر المعنية بهذا الموضوع. أما الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلة Revistaperspectiva.com فيُعد منصة للتواصل الاجتماعي، ويهدف إلى تيسير وتسهيل تفاعل الجمهور. هذا، ويقوم كل من المركز والمعهد بإصدار وتوزيع المجلة باللغة الإسبانية في إحدى عشرة دولة مختلفة، بجانب عقد مؤتمرات مستديرة ونقاشات مع الطلاب وقادة الشباب.

خطوات توسيع فرص الحصول على المعلومات

1. تقييم الاحتياجات من المعلومات

تقييم الطلب. من هم مستخدمو المعلومات، ومن الذين يتداولونها؟.. ما هي مستويات المعرفة القائمة الخاصة بهم؟.. فقبيل تقديم خدمة للمعلومات، يجب التأكد من أن الطلب يتضمن إقبالاً فاعلاً من المستخدمين النهائيين.

تقييم التزويد بالمعلومات. من الذي يقوم بتوفير المعلومات للقطاعات المختلفة، وما هي اهتمامات تلك القطاعات؟.. يجب تقييم مدى وجودة المحتوى القائم، والقوة النسبية لجميع مزودي الخدمة.

فحص البيئة المحيطة بتدفق المعلومات، بما فيها مدى حرية التعبير والإطار القانوني وأية معوقات تقف حائلاً أمام تبادل المعلومات. يجب تحديد المناطق الرئيسية أو المجالات التي تستوجب قدرًا أكبر من الشفافية.

2. تحديد الأهداف

يجب أولاً بيان ما إذا كان تعزيز التبادل الحر للمعلومات منهجاً مناسباً ومتسقاً مع الموقف الحالي. هل سيؤدي التبادل بحد ذاته إلى إحداث التغيير؟

بلورة النتائج المتوقعة من توسيع التبادل، كبيان ما إذا كانت المبادرة تسعى إلى تشكيل الفهم، أو تطوير

الدروس المستفادة

1. الانتباه إلى الحوافز والاهتمامات التي تُشكل

المواقف والسلوكيات

يجب أن يكون لدى الناس الحافز والفرصة على استخدام المعلومات في أغراض هادفة، ومحاولة توفيق حوافز تطبيق المعلومات مع الأهداف المهنية للأفراد أو اهتماماتهم اليومية، مع إدراك تأثير علاقات القوة وتحديات العمل الجماعي على قدرة التصرف وفق المعلومات.

2. تعتمد قيمة المعلومات على العلاقات ومستوى

الثقة

تكون الجماهير أكثر استجابة حال ارتباطها بعلاقة مع المصدر أو الوسيط، كما أن المعلومات المبنية على الثقة تساعد الجمهور على قبول واستيعاب المعلومات وفق السياق الخاص به. وتُعد العلاقات ثنائية ومتبادلة، ولذلك يتحتم الاستجابة إلى آراء الجماهير ومزاجها، وتخصيص وقت للإنصات، وتقييم ردود الأفعال.

3. التحدث بلغة يفهمها الجمهور

تتعدى الترجمة حدود النخب الملمة باللغة الإنجليزية والمصطلحات المهنية المتخصصة، حيث يجب أن تتسم اللغة بالوضوح والسهولة لتستسيغها جموع الشعب المختلفة. كما يستوجب تبسيط وتفسير التعبيرات القانونية.

4. تعظيم الموارد عبر البحث عن مؤثرات متعددة

يُعد التعليم والدعاية أمران مُكلفان، ومن ثم يجب انتقاء الموارد بعناية. وتكمن إحدى استراتيجيات ذلك في محاولة العمل مع قادة الرأي والشبكات من أجل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور، بينما تتمثل استراتيجية أخرى في تشجيع التغيير المؤسسي

من خلال التركيز على السياسات الرئيسية أو خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بتبادل المعلومات.

5. تضافر الجهود لتعزيز تدفق المعلومات إلى أهداف

استراتيجية أخرى

يحقق تعزيز التبادل الحر للمعلومات أعلى تأثير عندما يعمل بالتوازي مع تحسين الحوكمة، وإثراء قدرات المجتمع المدني. ويجب البحث عن طرق لتحقيق تكامل بين توسيع التبادل، ومبادرات الإصلاح الناشئة عن مختلف التحالفات والجمعيات والشبكات المدنية. وبينما تُضفي المعلومات قيمة للمجموعات المدنية وأعضائها، فإن تلك المجموعات تُمثل بدورها قنوات للنشر، وإبداء الآراء، وطرح وجهات النظر.

6. تصميم كل مشروع ليتيح استدامة في تبادل

المعلومات

يجب الحرص على تصميم برامج تهدف إلى تحقيق الاستدامة في إمداد المعلومات، وذلك عبر ترسيخ موارد ومنظمات وقنوات تمويل محلية رصينة.

هوامش

1 مركز المشروعات الدولية الخاصة، "حرية تداول المعلومات والشفافية في مصر"، ورقة لتشجيع الشفافية ومحاربة الفساد (واشنطن، 2010).

2 المادة 19: "حق الجمهور في المعرفة: مبادئ خاصة بتشريعات حرية تبادل المعلومات" (لندن 1999).

3 أوسكار أبيللو وجيمس ليدل "تحسين مستوى الصحافة الاقتصادية" (15 أغسطس 2011).

4 حصل نادي إعلام بورصة قيرغستان على المركز الثالث في مسابقة الممارسات الرائدة التابعة لمركز المشروعات الدولية الخاصة في عام 2011
<http://leading-practices.cipe.wikispaces.net/>
. Kyrgyzstan+Stock+Exchange+Press+Club

5 رومين إسلام "النظر في المرأة: ما يخبرنا الإعلام ولماذا" - الحق في الإطلاع: دور الإعلام في التطور الاقتصادي، معهد البنك الدولي للدراسات التطويرية (واشنطن، البنك الدولي 2002)، ميشيل فوستر "تطابق السوق والنموذج: الإعلام الإخباري المستقل" (واشنطن: مركز المعونة الإعلامية الدولية، 22 أغسطس 2011).

6 كيم إريك بيتشر "دور مراكز الفكر الاقتصادية في صناعة السياسات الديمقراطية ومفاتيح نجاحها" (31 يناير 2012).

7 كما وجد استبيان تم إجراؤه في مصر بواسطة مركز المشروعات الدولية الخاصة أن أصحاب الأعمال ممن لا يقدمون الرشاوى استطاعوا إتمام إجراءات تسجيل أعمالهم في زمن أقصر من أقرانهم ممن أدوا مبالغ على سبيل الرشوة. "بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وتفاعلها مع المؤسسات الحكومية" 2009، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.